

دين ووديعة وشركة في عقار ورتيق وغيره  
ولا يبيع ما لا يخاف فساده في نفقة ولا غيرها  
بخلاف ما يخاف فساده وينفق على عرسه وقرينه  
ولاداً ولا يفرق بينه وبينها ولو بعد مضي أربع  
سنين وميت في حق غيره فلا يرث من غيره ولا  
يستحق ما اوصى له اذا مات الوصي بل يوقف  
قسطه الى موت اقرانه في بلدته على المذهب  
فان ظهر قبله حيا فله ذلك وبعده يحكم بموته  
في حق ماله يوم علم ذلك فتفقد عرسه للموت  
ويقسم ماله بين من يستحق ارثه الا انه وفي مال  
غيره من حين فقد فيرد الموقوف له الى من  
يرث مورثه عند موته ولو كان معروا رث  
يجب به لم يعط شيئا وان انتقض حقه اعطي اقل  
النصيبين كالحمل **كتاب الشركة** هي عبارة عن  
عقد بين المشاركين في المصل والرجح وركنها في  
شركة

شركة العين اختلاطها وفي العقد اللفظ المفيد  
له وهي ضربان شركة ملك وهي ان يملك اثنان  
عينا بارت اوبيع او غيرها وكل اجنبي في مال  
صاحب فمع له بيع حظه ولو من غير شركته  
بلا اذن الا في صورة الخلط والاختلاط وشركة  
عقد وركنها الايجاب والقبول وشرطها كون  
المعقود عليه قابلا للوكالة وعدم ما يقطعها  
كاشتراك دراهم مسماة من الرجح لاجلها وهما  
مفاوضة ان تضمنت وكالة وكفالة وتساويا  
مالا وتصرفا ودينا فلا تصح بين حر وعبد وبين  
وبالغ ومسلم وكافر وكل موضع لم تصح المفاوضة  
لنقد شرطها ولا يشترط ذلك في العنان كان  
عنانا لا اجتماع شرائطه وتصحيح خفي وشافعي  
ولا تصح الا بلفظ المفاوضة اي بيان مقمتينها  
وما اشتراه احد مما يقع مشتركا الا طعام اهلها